

Respected Shareholders,

Greetings,

With reference to the provisions of Article 71 of the Companies Law, which requires the Chairman to notify the General Assembly regarding any businesses or contracts that the Board members have an interest in.

Accordingly, I would like to notify you of the businesses and contracts that entered by the company and members of the board disclosed an interest in relation thereto, as follows:

1- Transactions and contracts that was conducted with the National Security Services Company, which was represented by a contract to provide security services for SAR 60 million for 5 years to King Abdullah Economic City. It is considered that the Chairman of the Board Mr. Assim Alsuhaibani and the Board member Mr. Majed Alsorour have an indirect interest in this contract, as they are the representatives of The Public Investment Fund, the owner of National Security Services Company.

2- Transactions and contracts that was conducted with Lucid Company, which was represented by a development leasing contract for an industrial plot in King Abdullah Economic City Industrial Valley for SAR 113.5 million for 25 years, for the purpose to construct and operate automotive manufacturing and assembly facility together with all ancillary services. It is considered that the Chairman of the Board Mr. Assim Alsuhaibani and the Board member Mr. Majed Alsorour have an indirect interest in this contract, as they are the representatives of The Public Investment Fund, an investor in Lucid Company.

I would also like to inform you that the Board has taken the necessary legal measures to ensure that there is no preference, for the aforementioned parties or members of the Board, in the aforementioned contracts, and that applicable policies and procedures and the rules and regulations of the Capital Market Authority were followed.

With best regards,

Assim bin Mohammed Al-Suhaibani  
Chairman of the Board of Directors

المحترمين

السادة مساهمي شركة إعمار المدينة الاقتصادية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالإشارة إلى متطلبات المادة الحادية والسبعون من نظام الشركات والتي تقتضي بأن يبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة فيها.

عليه أود إبلاغكم عن تفاصيل الأعمال والعقود التي تمت لحساب الشركة ويوجد بها مصلحة لأحد أعضاء مجلس الإدارة، وهي على النحو التالي:

١- التعاملات والعقود التي تمت مع الشركة الوطنية للخدمات الأمنية والمتمثلة في عقد تقديم خدمات أمنية بمبلغ ٦٠ مليون ريال لمدة ٥ سنوات لمدينة الملك عبد الله الاقتصادية، ويعتبر لكل من سعادة رئيس مجلس الإدارة الأستاذ عاصم السحيباني وسعادة عضو مجلس الإدارة الأستاذ ماجد السرور مصلحة غير مباشرة في هذا العقد حيث أنهما ممثلين لصندوق الاستثمارات العامة المالك للشركة الوطنية للحراسات الأمنية.

٢- التعاملات والعقود التي تمت مع شركة لوسيد المحدودة والمتمثلة في عقد إيجار تطويري لقطعة ارض في الوادي الصناعي بمدينة الملك عبد الله الاقتصادية بمبلغ ١١٣,٥ مليون ريال لمدة ٢٥ عام بغرض إنشاء وتشغيل منشأة لتصنيع وتجميع السيارات مع كافة الخدمات المساندة. والذي يعتبر لكل من سعادة رئيس مجلس الإدارة الأستاذ عاصم السحيباني وسعادة عضو مجلس الإدارة الأستاذ ماجد السرور مصلحة غير مباشرة في هذا العقد حيث أنهما ممثلين لصندوق الاستثمارات العامة المساهم في شركة لوسيد المحدودة.

كما أود إفادتكم بأن المجلس قد اتخذ الإجراءات النظامية اللازمة للتأكد بأنه لا يوجد تفضيل للجهات المذكورة أو لرئيس/ عضو مجلس الإدارة في العقود المشار إليها، وأنها تمت وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة وأنظمة ولوائح هيئة السوق المالية.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير،

عاصم بن محمد السحيباني  
رئيس مجلس الإدارة

# تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة إعمار المدينة الاقتصادية عن إعلان رئيس مجلس الإدارة بشأن متطلبات المادة ٧١

للسادة مساهمي شركة إعمار المدينة الاقتصادية

لقد تم تعييننا من قبل إدارة شركة إعمار المدينة الاقتصادية ("الشركة") للتقرير عن إعلان رئيس مجلس الإدارة الذي أعدته الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة (١٤٣٧ هـ - ٢٠١٥ م)، والتي تشمل المعاملات التي تجريها الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م والتي يكون فيها لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة على النحو المفصل أدناه ("الموضوع") وذلك كما هو مبين في الملحق رقم ١، في شكل استنتاج تأكيدات محدود مستقل، وأنه استناداً إلى عملنا المنجز والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع النواحي الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

## الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("التبليغ") والمعد وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة (١٤٣٧ هـ - ٢٠١٥ م) وتم عرضه من قبل رئيس مجلس إدارة شركة إعمار المدينة الاقتصادية ("الشركة"). ويتضمن المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

## الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة ٧١ من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية الصادر عن وزارة التجارة (١٤٣٧ هـ - ٢٠١٥ م).

## مسؤولية شركة إعمار المدينة الاقتصادية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع (أي الملحق رقم (١)).

تشمل هذه المسؤوليات: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمن التزام الشركة بنظام الشركات السعودي الصادر من وزارة التجارة بتاريخ ٢٢ صفر ١٤٣٧ هـ (الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٥ م)؛ وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمن التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة الشركة وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة (١) وبناءً عليه يحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بارتباط التأكيد الذي قمنا به، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، ولكن ليس بهدف إبداء استنتاج حول فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة وعند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة وعند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتُعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناءً عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقوم بإجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقوم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج الموضوع محل التأكيد منها.

## الإجراءات المنفذة

الإجراءات التي نقوم بها هي كما يلي:

- الحصول على الإقرار الذي يتضمن المعاملات و / أو العقود المنفذة والتي يكون لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م؛
- مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى إخطارات مجلس الإدارة من قبل عضو (بعض أعضاء) مجلس الإدارة بالتعارض الفعلي أو المحتمل للمصالح المباشرة أو غير المباشرة فيما يتعلق بالمعاملات و / أو العقود التي ينخرط فيها عضو مجلس الإدارة؛
- تم التحقق من أن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة تفيده بأن المدير (المديرين) المعني الذي أبلغ مجلس الإدارة بالتعارض الفعلي أو المحتمل للمصالح المباشرة أو غير المباشرة لم يصوت على القرار للتوصية بالمعاملة (المعاملات) و / أو العقد (العقود) ذات الصلة؛
- تم الحصول على الموافقات المطلوبة، على أساس العينة، جنباً إلى جنب مع المستندات الداعمة فيما يتعلق بالمعاملات و / أو العقود المدرجة في الإعلان؛ و
- تم التحقق من مبالغ المعاملات المدرجة في البيان، حيث توافق، عند الاقتضاء، في مقابل مبالغ المعاملات المفصح عنها في الإيضاح ٣٢ من القوائم المالية المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

لقد تم الوصول إلى استنتاجنا على أساس الأمور المحددة في هذا التقرير ووفقاً لها.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا.

بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

### القيد على استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو للاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة يحصل على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيقوم بذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي مسؤولية عن عملنا تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية



إبراهيم عبود باعشن  
رقم الترخيص ٣٨٢



جدة، في ٢٤ أبريل ٢٠٢٢ م  
الموافق ٢٣ رمضان ١٤٤٣ هـ